العلل النحوية

للأستاذ علي العماري

بالرغم من الصيحات المتتابعة من العلماء القدامى والمحدثين بأن العلل النحوية لا غناء فيها ولا جدوى منها ؛ وبالرغم من الشكوى الأليمة المرة من المتعلمين والمعلمين على السواء من تعقيد النحو العربي وصعوبته وكثرة الفضول فيه ؛ بالرغم من ذلك كله فلا يزال بعض العلماء ينادي بأن النحو العربي خلق مبرأ من كل عيب وأن العلل النحوية بالذات — في هذه الكتب هي الذهب الأبريز . ولا يزال المشرفون على التعليم في المعاهد العلمية التي تدرس النحو كمادة أساسية مصرين على أن تدرس تلك الكتب القديمة بكل ما فيها . وواجب الطلاب والمعلمين أن يصبروا وأن يطيلوا الصبر على تجرع هذه الأدوية المريرة فإنها الشفاء الوحيد من داء الجهل . ويعلم الله أنها تزيد الداء شدة وبأسا ، فكم في هذا النحو من فضول . هذه الأمثلة التافهة التي تحدثنا عنها في حديثنا الماضي وهذه الخلافات فيما لا يتصل بسلامة النطق كاختلافهم في إعراب الأسماء الخمسة هل هو من مكانين أو من مكان واحد ، وكاختلافهم في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم : هل الألف والواو والياء إعراب أو حروف إعراب أو دالة على الإعراب أو إنقلابها هو الإعراب ؟ وهكذا من مثل هذه الخلافات التي لا يقصد منها أكثر من إطالة الجدل والتمرين على صناعة الأدلة ؛ وهذه الخلافات ستكون موضوع حديثنا المقبل — إن شاء الله — وهذه العلل النحوية التي نحن بصدد الحديث عنها الآن ، ما قيمتها ؟ ما جدواها على العلم ؟ ما مدى صحتها في نظر العقل والمنطق ؟ هذه أسئلة يجيب عليها بعض علمائنا السابقين ، يجيبون عليها في صراحة وصرامة بأنها تكثير في مواد الكتب ولا غير ؛ ولكن بعض المؤلفين من علمائنا يؤمنون بأنها الزبدة الخلاصة ومدرسو النحو المتعيشون من تدريسه يقسمون بالطلاق والعتاق وكل عزيز من الأيمان أنها الركن الركين في دراسة النحو ، وأن الطالب إذا لم يحسنها فهو ليس بطالب ! وكم لقينا من أساتذتنا في الامتحانات الشفوية من مشقة وإعنات في سبيل هذه العلل وتخريجها وتطبيقها ، وكم لقي منا تلامذتنا فنحن نتقلسف أمامهم لنظهر قدرتنا وضعفهم : ونحن إذا عجزنا عن سؤال خالص سليم أغربنا عليهم بالسؤال عن العلة والقياس والدليل ، وبذلك نرضي عن أنفسنا حين نرى تخبطهم أمامنا وضربهم في كل مذهب من القول والرأي

هذا بعض علمائنا يعلق على بعض الفقرات من كتاب من الكتب القديمة التي تحدثت عن هذا الموضوع فيقول : اشتهرت هذه الكلمة عن أدلة النحو وعلله وهذه كلمة من لم يمارس العلم الجليل ممارسة الباحث المنقب ولم يؤت سعة صدر تسهل عليه احتمال المكاره وركوب الصعاب فان آتاه الله نفاذ بصر وقوة عارضة وسعة إطلاع وكان مع ذلك عالما باستعمالات العرب خبيرا بما يكثر في كلامها وما يقل وما يأتي على جهة الندرة والشذوذ ؛ إذا اجتمعت هذه الأمور لامرئ أدرك تماما أن هذه الأدلة التي يذكرها النحاة أدلة مستقيمة على أحسن وجوه البحث »

ومع احترامي لهـــذا الأستاذ الجليل أكره جد الكره أن يرمي كل إنسان يتكلم بما يخالف آراء بعض العلماء السابقين أن يرمي بالجهل وبعدم نفاذ البصر وسعة الاطلاع وأن يرمي بعدم الصبر . وسأسوق طرفا مما قاله العلماء في هذا الشأن ليعرف من لم يعرف أن هؤلاء الذين تكلموا في العلل النحوية لم يقولوا عن جهل باستعمالات العرب ولا عن ضيق في آفاق عقولهم

يقول الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد ابن سنان الخفاجي في كتابه سر الفصاحة :

« فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل ولا يثبت شيء

البتة ؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول هكذا قالت العرب من غير زيادة ، فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدئ ؛ فأما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل »

ويقول ضياء الدين بن الأثير صاحب كتاب « المثل السائر » ما نصه « فإن قيل لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من وضعها لما أقيمت الأدلة عليها وعلم بمقتضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعا والمفعول منصوبا ؟

فالجواب عن ذلك أنا نقول : هذه الأدلة واهية لا تثبت على محك الجدل . فإن هؤلاء الذين تصدوا لأقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا . وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها ؟ »

وكلام ابن الأثير يذكرنا بما كان يقول لنا أشياخنا حين نجادلهم في مدى صحة هذه العلل فيقولون : إن علل النحو كالوردة تشم .. ولا غير ، كما تذكرنا بقول ذاك الشاعر الظريف في وصف صاحبته

ترنو بطرف ساحر فاتر كأنه حجة نحوى

وقد فصل قاضي القضاة ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » فجعل من العلل مقبولا ومردودا قال : ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا قام زيد لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولم رفع الفاعل .. ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول به فلم يقنعه ذلك وقال فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فاعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل واعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول . لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم مايستثقلون . ويكثر في كلامهم ما يستخفون ؛ فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع . ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم »

ثم يمضي ابن مضاء فيقسم العلل إلى ثلاثة أقسام . قسم مقطوع به . وقسم فيه إقناع . وقسم مقطوع بفساده . ويمثل لكل قسم من هذه الأقسام ثم ينهى القول بوجوب الغاء أكثر العلل النحوية لأنها لا تفيدنا شيئا في صحة النطق

حتى الإمام عبد القاهر الجرجاني وهو من علماء النحو المشاهير وكاد يقال له « عبد القاهر النحوي » وله آراء تنقل عنه في كتب النحو وقد ألف في النحو كتاب « المغني » على شرح الإيضاح في ثلاثين مجلدا

عبد القاهر هذا مع دفاعه الحار في أول كتابه (دلائل الإعجاز) عن النحو لم يستطع أن يأتي بما يقنع في الإبقاء على العلل النحوية . ويظهر أن الحملة على النحو لعهد عبد القاهر كانت قوية وكانت منتشرة ولذلك نجده يبالغ في الدفاع حتى يجعل البلاغة هي توخي معاني النحو وليس غير ، وحتى يجعل التصنيف من شأن النحو والتهاون به أشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ؛ ومع ذلك لا يستطيع أن يقول عمن يزهدون في معرفة العلل إنهم أساءوا الاختيار ومنعوا أنفسهم ما فيه الحظ لهم ومنعوها الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الجمة ؛ ولكنه يسامحهم ويعذرهم . ولعل من الحسن أن ننقل كلامه في هذا الموضع حتى يكون القراء على بصر من نظرة القدامى المنصفين إلى هذا النحو حتى أصحاب النحو أنفسهم . قال الشيخ وهو يتحدث عمن زعموا

الاشتغال بالنحو وحطوا من شأنه « فإن قالوا إنا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه فى معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها ؛ وفضول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شئ أكثر من أن تقربوا على السامعين وتعايوا بها الحاضرين ، قيل لهم : خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول وعويص لا يعدو بطائل ، ماهو ؟ فإن بدءوا فذكروا مسائل التصريف التى يضعها النحويون للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس فى النفوس كقولهم كيف تبنى من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا ؟ وتتبعهم فى ذلك الألفاظ الوحشية كقولهم : ما وزن عزويت ؟ وماوزن أرونان . وكقولهم فى باب ما لا ينصرف : لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم ؟ وأشباه ذلك . وقالوا أتشكون أن ذلك لا يجدى إلا كد الفكر وإضاعة الوقت ؟

قلنا لهم : أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به ، وليس يهمنا أمره فقولوا فيه ماشئتم وضعوه حيث أردتم . فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراض واضع اللغة وعلى وجه الحكمة فى الأوضاع وتقرير المقاييس التى اطردت عليها وذكر العلل التى اقتضت أن تجرى على ما أجريت عليه ، كالقول فى المعتل وفيما يلحق الحروف الثلاثة التى هى الواو والياء والألف من التغيير بالإبدال والحذف والإسكان ، أو كالكلام مثلا على التثنية وجمع السلامة . لم كان إعرابهما على خلاف إعراب الواحد ؟ ولم تبع النصب فيهما الجر ، وفى النون أنه عوض عن الحركة والتنوين فى حال وعن الحركة وحدها فى حال ؟ والكلام على ما ينصرف وما لا ينصرف ولم كان منع الصرف وبيان العلة فيه والقول على الأسباب التسعة وأنها كلها ثوان لأصول ، وأنه إذا حصل منها اثنان فى إسم أو تكرر سبب صار بذلك ثانيا من جهتين ؛ وإذا صار كذلك أشبه الفعل لأن الفعل ثان للاسم والإسم المقدم والأول وكل

ما جرى هذا المجرى قلنا : إنا نسكت عنكم فى هذا الضرب أيضا ونسامحكم فيه على علم منا بأنكم قد أسأتم الاختيار ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظ لكم ومنعتموها الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الجمة »

ونستطيع من كلام الشيخ عبد القاهر هذا أن نأخذ دليلا واضحا قويا من عالم نحوى عظيم بأن هذين المبحثين مبحث التمارين العملية ومبحث العلل ، لا ضرورة لهما لمن يريد أن يعرف القواعد النحوية التى تمكنه أن يأمن الخطأ إذا خاض فى التفسير وتعاطى التأويل وإن كنا نزيد على ما قاله الشيخ مباحث أخرى كالاختلافات الكثيرة التى لا تتصل بصحة النطق ، والتى لا جدوى منها مطلقا ...

ولو أننا جردنا النحو من كل هذا الفضول لاستطعنا أن نحصل ما بقى من القواعد الأصلية فى زمن وجيز . ولكن المؤسف حقا أن يقضى الطالب — فى الأزهر مثلا — ثلاثة عشر عاما يدرس النحو ثم يخرج إلى المدارس أو إلى المعاهد ليعلمه ثم هو بعد كل ذلك لم يحصل منه على طائل ولم يستطع أن يقيم لسانه من الخطأ !

ولقد قال صاحب كتاب « الإرشاد والتعليم » عن السبب فى هذه الحال « أن كتب النحو التى يؤخذ منها فى عامة البلاد هى من أحط الكتب قدرا وأكثرها حشوا وأقلها فائدة وأن الاشتغال بها قاطع عن علم العربية لا مفض اليه »

وإنى أدعو — هنا — كما دعا عدد غير قليل من قبلى إلى طرح هذه الكتب التى ألفت فى العصور المتأخرة وإلى تنقية النحو من كل ما سبقت الاشارة إليه . ويجب ألا يثنينا عن ذلك غضبة جماعة ألفوا هذه الكتب ودرسوا النحو على تلك الطرق الملتوية فانهم لا يقولون إلا كما قال الأخفش للجاحظ ، قال الجاحظ « قلت لأبى الحسن الأخفش . أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم